الأمن البيئي العراقي... الو اقع والانعكاسات في بيئة أمنية مضطربة

م.د. رفيف أياد حسن
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
rafif.ayad@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

يتناول البحث "الأمن البيئي العراقي... الواقع والانعكاسات في بيئة أمنية مضطربة" التحديات البيئية التي يواجهها العراق وتأثيرها على الأمن الوطني، ويسلط الضوء على أن الأمن البيئي أصبح جزءاً أساسياً من الأمن الوطني، وذلك بالنظر إلى تهديدات البيئة المتزايدة نتيجة للاستغلال المفرط والتدهور البيئي، الذي يفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

يفترض البحث أن التحديات البيئية في العراق قد أدت إلى تعزيز الوعي الجماعي بين صانعي القرار والمواطنين حول أهمية الأمن البيئي من أجل حماية الأمن الوطني. أما الإشكالية التي يطرحها البحث فتتمثل في تسارع التغيرات البيئية وعدم استقرارها، مما جعلها تهديداً فعلياً للأمن الوطني في العراق، إذ تداخلت البيئة مع قضايا الأمن الأخرى، خاصة مع تزايد التلوث والنشاطات الإنسانية الضارة بالبيئة.

يتناول البحث في هيكليته مبحثين رئيسيين، الأول يركز على واقع الأمن البيئي في العراق، مشيراً إلى التحديات مثل التلوث، التصحر، نقص الموارد المائية، وآثار الحروب، والمبحث الثاني يناقش انعكاسات هذه التحديات البيئية على الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، حيث يؤثر التدهور البيئي على الأمن الغذائي، الصحة العامة، والاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الامن البيئي، الامن الوطني، العراق، التحديات البيئية، التصحر.

Abstract

The research titled "Iraqi Environmental Security... Reality and Implications in a Turbulent Security Environment" addresses the environmental challenges faced by Iraq and their impact on national security. It emphasizes that environmental security has become an essential component of national security due to the increasing environmental threats resulting from overexploitation and environmental degradation, which in turn exacerbate social and economic crises.

The research hypothesizes that the environmental challenges in Iraq have led to an enhanced collective awareness among policymakers and citizens regarding the importance of environmental security in protecting national security. The main issue raised by the research is the accelerating and unstable environmental changes, which have turned these challenges into an actual threat to national security in Iraq. The environment has increasingly intersected with other security issues, especially with the rise of pollution and harmful human activities impacting the environment.
The structure of the research consists of two main sections: the first focuses on the current state of environmental security in Iraq, highlighting challenges such as pollution, desertification, water scarcity, and the effects of wars. The second section discusses the implications of these environmental challenges on Iraqi national security post-2003, particularly how environmental degradation affects food security, public health, and social stability.
Keywords: EnvironmentalSecurity, National Security, Iraq, Environmental Challenges, Desertification.

المقدمة

يعد الأمن البيئي اليوم من القضايا المهمة التي تستقطب العالم أجمع؛ بإبراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات الأمنية من خلال أمنَنَة التهديدات البيئية بسبب تطور ابعاد تهديدها للأمن الوطني وخروجها عن نطاقها التقليدي بسبب الاستغلال المفرط والإهمال للموارد البيئية بغية التأقلم والانخراط مع الحاجات المجتمعية مما جعل اغلب البلدان تعاني من تراجع وتناقص مدخراتها الطبيعية بسبب عدم استخدام تقنيات وسلوكيات صحية وصديقة للبيئة لتفادي الانهيار البيئي؛ لذلك فإن الاختلالات البيئية لها اثرها المضاعف بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأنها بطبيعة الحال تقلص من انعدام ديمومة الامن الوطني.

إن الأمن البيئي أصبح يفرض على الدول أن تعدل من سلوكها الدولي الخارجي بشكل يتلاءم مع المعالجات الضرورية والمطلوبة في سبيل مواجهة المخاطر البيئية، في ذات الوقت فقد سعت كثير من الدول والمنظمات الدولية الى التركيز على مسائل تشكل صلب مواقف مهمة مثل الأمننة البيئية والإرهاب البيئي الناجم عن سلوكيات شاذة للمدافعين عن البيئة الذي أوجدوا ممارسات مغلوطة في الدفاع عن البيئة وهو ما شكل طرحاً معاكساً في الامن البيئي.

أما في سياق العراق، فأن الاساس في بناء الامن البيئي أن يكون مبني على أساس المكونات الرئيسة للنظام البيئي، فالعراق يعاني من مشكلات وتحديات تتعلق بتلك المكونات من نقص الموارد المالية والبشرية ونظام المعلومات والخدمات البيئية في ظل مستويات عالية من الفقر والبطالة والسكن السيئ وزيادة اعداد النازحين والمهجرين وتدهور خدمات الكهرباء والماء والتعليم والبيئة المدمرة فمن الصعوبة تحسين الجانب البيئي دون معالجة تلك المحددات والمشكلات في ظل العمل على تنسيق للاستجابة الوطنية ووضع رؤى واستراتيجيات مستقبلية للنظم البيئي، للمكونات من أجل البيئة العامة واعادة بناء القوى العاملة والكوادر البيئية والعمل على توجيه النظام البيئي فضلاً عن انها وسيلة أساسية لمساعدة الطبقات المتضررة والمعرضة للخطر خلال التغيير المناخي، فضلاً عن استمرار تقديم الخدمات العامة الاساسية في المستقبل، ويمكن تحديد المعايير التي من خلالها قياس أداء الحكومة والأجهزة الحكومية من خلال القيادة وقابليتها ووجود تخطيط الاستراتيجي وقدرة الحكومة وأجهزتها على ادارة العمليات فضلاً عن قدرة الحكومة على ادارة الموارد البشرية وتحليل البيئة والمعلومات ومدى مسؤولية الحكومة واجهزتها تجاه المجتمع ونتائج السياسات الحكومية.

أهمية البحث

يعد الامن البيئي من المواضيع المهمة في عصرنا الحالي، وزاد التركيز عليها نتيجة المخاطر الكبيرة التي توجد في مشاكل البيئة، وانطلاقاً من ذلك ركز البحث على الأمن البيئي باعتباره أحد المفاهيم المهمة التي تعنى بالحفاظ على البيئة، وفضلاً عن ذلك التركيز على تأثير وانعكاس نتائج الامن البيئي على العراق، لذلك فإن أهمية هذه الدراسة في تناول الأمن البيئي باعتباره أحد العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز الامن لوطني العراقي.

اشكالية البحث:

إن تسارع التغيرات البيئية وعدم ثباتها جعل من المشاكل البيئية حالة خطرة في العراق اليوم، خصوصاً مع تزايد الحاجة إلى مواجهتها، فضلاً عن تداخل البيئة مع الأمن وأصبح الأخير مهدداً في العراق نتيجة للمشاكل البيئية، مع عدم أغفال التلوث الناجم عن النشاط الإنساني، لهذه الأسباب، لذلك فإن الاشكالية التي تطرح هنا، (أن الأمن البيئي أحد الاجزاء الأساسية المهددة للأمن الوطني العراقي وفقاً لكثرة التحديات البيئية التي تواجه العراق) وتتفرع الاشكالية الرئيسة الى تساؤلات عدة:

1. ماهي التحديات البيئية التي تواجه العراق؟
2. كيف تهدد التحديات البيئية على الأمن الوطني العراقي؟
3. ماهي السبل الناجحة لمواجهة تهديدات الأمن البيئي العراقي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحديات البيئية التي تواجه العراق فرضت وعي جمعي لصانع القرار والمواطن حول ضرورة تعزيز الامن البيئي لتفادي خطر تهديد الأمن الوطني العراقي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي لدراسة مدخلات (التحديات البيئية التي تواجه العراق) ومن ثم معالجتها وفق متغيرات الأمن الوطني العراقي وصولاً الى مخرجات أساليب مواجهة التحديات البيئية، وكذلك على المدخل الوصفي لوصف طبيعة البيئة والامن البيئي العراقي.

هيكلية البحث:

جاء البحث الموسوم (الأمن البيئي العراقي... الواقع والانعكاسات في بيئة أمنية مضطربة) في مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تناول المبحث الأول واقع الأمن البيئي في العراق، وذلك في إطار تحديد التحديات والمشاكل البيئية في العراق، أما المبحث الثاني فقد بحث في انعكاسات الواقع البيئي على الأمن الوطني العراقي بعد عام2003.

المبحث الأول: و اقع الأمن البيئي في العراق

إن الواقع البيئي في العراق يعاني من التصحر نتيجة عمليات جرف الغطاء الأخضر، وسوء إدارة أزمة المياه التي تسببت في موجة جفاف حادة، بالإضافة إلى الاعتداء على الغطاء النباتي، فضلاً عن الحروب المستمرة التي انعكست على الواقع البيئي العراقي من تلوث الخ...، وانطلاقاً من ذلك سيتم تقسيم المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الأول: التلوث البيئي في العراق

إن الآثار المدمرة للبيئة بسبب تباين الظواهر البيئية القاسية ولاسيما أن الاحترار والتغيرات المناخية تشهدان تسارعاً ملحوظاً، فمنذ العام 2000 والعالم وصل لأرقام قياسية في ارتفاع الحرارة والجفاف والتلوث، وعلى الرغم من كل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بصعوبة شديدة فإنها لم تنجح حتى الآن في وقف الانزلاق الخطير في طريق التلوث البيئي؛ لأن كثيراً من الدول تقاوم أو تتباطأ في تنفيذ الخطوات المطلوبة للحد من التلوث البيئي، بسبب ما تحصل عليه من أرباح اقتصادية على حساب الأطراف المتضررة الأخرى[1].

(1) احمد الوائلي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بالعراق في اطار خطة ادارة المخاطر، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد34، 2019، ص67.

وهذا التباطؤ يعني مزيداً من الكوارث والمعاناة، ففي العراق يسهم تلوث البيئة إلى تحديات كبيرة للأمن الوطني لتأثيرها على حياة الناس، وبسبب التعقيدات البيئية على نحو خاص فإن ارتفاع درجات الحرارة يعني أن الحياة ستصبح غير محتملة والنجاة من ظروف التغير البيئية القاسية تعول على إيجاد طرق للتكيف مع موجات الجفاف، والعواصف، والفيضانات، وتلف المحاصيل؛ لذلك كان من الضروري البحث والتحقيق على نحو دقيق بالكيفية التي تؤدي بها المتغيرات البيئية نحول اصلاح قطاع البيئة[1].

وللإحاطة لنتائج التلوث البيئي على القطاعات المختلفة للأمن الوطني في العراق على وفق أهم المتغيرات القاسية المختلفة التي فرضتها أثار التهديدات البيئية من تدهور اقتصادي وازمات تؤثر على المجتمع منها:

أولاً: المواد المشعة:

إن العراق لا يزال يتعافى من الأثر البيئي للحروب، فإنه يواجه الآن مشاكل بيئية جديدة بسبب الصراع ضد تنظيم (داعش) الارهابي منذ عام 2014، إذ حصلت معارك ضارية داخل المدن والمناطق الصناعية وحولها، مما يؤثر على الوضع البيئي الهش، وبالفعل قد أدت هذه الهجمات على المنشآت الصناعية إلى الإفراج عن مجموعة من المواد المشعة الخطرة على البيئة ولاسيما سيطرة الارهابين على مجموعة من الأسلحة الكيميائية المليئة بغاز السارين، وما يقارب نحو (180) طناً من سيانيد الصوديوم، فضلاً عن ذخائر وأوعية تخزين تحتوي على بقايا من غاز الخردل، فقد عمل الإرهابيون على استخدام هذه الذخائر في الأحياء السكنية والمنازل والطرقات؛ لإعاقة تقدم القوات العسكرية عن طريق تلويث مصادر المياه مع النفايات النفطية والمواد الكيميائية السامة؛ مما يؤثر على التربة والمياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية، ويبدو أن الأضرار البيئية استخدمت كتكتيك وسلاح من أسلحة الحرب بواسطة التلوث المتعمد للأنهار والبحيرات والجداول مع النفايات السامة والملوثات النفطية[2].

أما ما يخص الإشعاعات الكهرومغناطيسية فقد مثلت شراسة التنافس بين شركات الهاتف النقال والإنترنت للاستحواذ على أكبر عدد من المشتركين في المدن والمحافظات العراقية، وقد وسعت هذه الشركات من انتشار آلاف الأبراج الخاصة بالاتصالات وشبكات الإنترنت داخل المناطق السكنية، وعلى أسطح المنازل والبنايات الكبيرة، اذ تسبب الإشعاعات الكهرومغناطيسية تأثيرات على المدى البعيد، إذْ إنَّ بعضها قد يتسبب بإصابات مباشرة لمن هم في الدائرة الضيقة لهذه الإشعاعات، وعلى هذا الأساس تمنع بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وضع أبراج الاتصالات على أسطح المباني، ولا يسمحون إلَّا بوضعها في أماكن بعيدة عن

(1) المصدر نفسه، ص70.

(2) احمد الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص67.

المساكن، وفي بعض المناطق التي يكون فيها مكان البرج اضطراريا تنصب أجهزة لطرد الأشعة الصادرة من هذه الأبراج داخل البيوت القريبة منها[1].

ثانياً: تلوث المياه في العراق

يعتمد العراق بنحوٍ كبير على المياه السطحية فإن معظم موارده تأتي من نهر دجلة والفرات وروافدهما، وتستفيد من هذين النهرين ثلاثة بلدان هم تركيا وسوريا والعراق، وإن لكل بلد خططه الاستثمارية الخاصة، مما جعل العراق أمام تحديات مختلفة للأمن البيئي العراقي وعلى وفق عوامل رئيسة منها[2]:

1. العامل الأول: التغير المناخي والاحتباس الحراري: أدى هذان الأمران إلى ظاهرة الجفاف، وشملا منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس العراق فقط مما نتج عنهما تناقص كبير في كمية سقوط الأمطار والثلوج، وتدني واضحٍ في الإيرادات المائية لنهري دجلة والفرات.
2. العامل الثاني: سياسات دول الجوار المتشاطئة مع العراق على نهري دجلة والفرات ونقصد بها المنطقة التشغيلية لتركيا وسوريا وايران وتصريف مياه المبازل على نهري دجلة والفرات.
3. العامل الثالث: تلوث مصادر المياه بمخلفات المصانع وبغيرها؛ مما يؤثر على جودة المياه واستنزاف الأرض والثروة السمكية؛ بسبب انعدام رقابة مؤسسات الدولة على الأنهر، وكذلك قلة وعي المواطنين، فهي أصبحت مكباً لكل الملوثات الصناعية والمنزلية، أما الأعشاب المائية الضارة وعوامل التلوث البيئي فتنتشر في الأنهر الرئيسة والفرعية ولاسيما زهرة النيل وهي نبات مائي المعيشة بصورة طافية على المسطحات المائية ويتكاثر بسرعة كبيرة ويستهلك كميات هائلة من المياه؛ فيكون بذلك ملوثاً للبيئة ومشكلاً تهديداً حقيقياً للثروة المائية في البلدان التي ينتشر فيها ومنها العراق.
4. العامل الرابع: مشكلة تخلف طرق الري ومنظوماتها إذ إن طرق الري التقليدية ولاسيما طرق الري بالغمر هي السائدة في العراق، وتتسم هذه الطرق بأنها تستهلك كميات كبيرة من المياه لانخفاض كفاءة الري فيها؛ ومن ثم ارتفاع نسبة المياه المفقودة، مضافاً إليها تدني إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في القطاع الزراعي وعدم استخدام طرق الري الحديثة أو عدم الإلمام بها.

---

(1) وزارة البيئة، توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الاول، بغداد 2020، ص41.

(2) وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الامير، التحديات البيئية في العراق : سبل معالجة مستقاة من التجربة الألمانية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(32)، 2012، ص144.

إن المشاكل البيئية ربما لا تكن أمراً جديداً، والحديث فيها ليس من الموضوعات التي تشد اهتمام كثير من الناس، لكن آثارها باتت اليوم ملموسة وخطيرة ولاسيما أنها قد تطرح مخاوف أمنية حقيقية في العراق عن الخطر الأمني الحالي[1]:

1. انهيار الواقع البيئي مما سيزيد من التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة سوء التغذية ويرفع مستوى المنافسة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية ولاسيما الزراعة تحت خطر تهديد التغيّر المناخي والرعي الجائر؛ أما الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الامن الغذائي فأنه تعرضت الى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار، وحتى من حيث المياه الاروائية فأن درجة ملوحتها عالية اصبحت ذات تأثير على المحاصيل، لاسيما من حيث جودة التربة للمحاصيل الحقلية، الذي سيؤدي إلى تقليص الأراضي القابلة للزراعة مما ينتج عنه ضعف مستوى جودة المنتج وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ويزيد من الاضطرابات الاجتماعية نتيجة ضغوطات الاستيرادات، فضلاً عن فقدان المحصول العراقي الميزة النسبية التي تؤهله للمنافسة الخارجية ولاسيما محاصيل التمور.
2. إخفاقات في إدارة المياه في العراق مما يعني بشكلٍ أو بآخر التأثير على ارتفاع أسعار المياه ولاسيما في المناطق التي تعاني من شحة في المياه العذبة الصالحة للشرب، وتقلص الموارد المائية في مناطق متباينة بسبب الإفراط وتخلف الطرق التقليدية في الري؛ وهذا يؤدي إلى جفاف البحيرات وتحولها إلى قطعة غبار من حيث فقدانها حصة مائية في منطقة ما واستغلالها لمنطقة أخرى.

المطلب الثاني : أزمة المياه في العراق

إنَ ضمان استمرار تدفق المياه، يشكل أحد الأهداف الوطنية الأساسية للعراق، فقد احتلت مسألة الأمن المائي خلال السنوات الأخيرة الماضية، قمة سلم الأولويات وأصبح الحديث عنها لا يقل أهمية عن الأمن الوطني ويزداد الأمر تعقيداً، عندما شكلَت الصحراء أكثر من ثلثي مساحة العراق، بالإضافة إلى جملة من المشاكل والمعوقات الكبيرة والمعقدة الموروثة من النظام السابق، وزاد الأمر تعقيداً عندما تسببت الأعمال التخريبية المنهجة للمجاميع الإرهابية بعد عام 2003، التي قامت باستهداف الموارد والمنشآت الحيوية للدولة.

أولاً : الآثار السياسية لازمة المياه

تؤدَي المياه دوراً بارزاً في وجود الدولة وبقائها، وباتت تمتاز بخصائص عديدة غير المتعارف عليها، نظراً لدورها في رسم العلاقات بين مكونات الدولة، وأصبحت عاملاً من العوامل الاستراتيجية في الخريطة السياسية

(1) سعد جاسم محمد، التصحر وعلاقته بالمشكلات البيئية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، الجامعة المستنصرية، 2014، ص240.

لكيان الدولة، لذلك فإنَ المياه كقضية تتسم بالشمول وشدة التعقيد والحيوية الشديدة، إذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها اللازمة لاستخدامات الإنسان والحيوان. وإنَ المشكلة المائية الأساسية التي تواجه العراق، متأتية من عوامل خارجية تسهم فيها الدول المجاورة وعوامل داخلية موروثة، وعليه يمكن أن نقسم الآثار السياسية إلى الآتي[1] :

1- الآثار الخارجية

لا يمكن فهم قضية المياه بمعزل عن السلوك السياسي للدول، وهي بمختلف مذاهبها السياسية تحدد سياساتها المائية طبقاً لمصالحها والأهداف المتوخاة من علاقاتها مع الدول المستفيدة من مياهها، وأنَ العراق ليس بعيداً عن كل ما يدور في فلك السياسات المائية، وقد تضرر كثيراً من سلوك دول الجوار ونزعتها الفردية في حل مشكلة المياه، وعبر تاريخ تطور علاقاته المائية معها، يحاول إيجاد ميزان مائي يحافظ على حقوقه، من الحصص والتصاريف المائية، وفي ظل أوضاع العجز المائي، وتفاقم الطلب على المياه، والتلوث البيئي والتغير المناخي وما نجم عن ذلك، من استفحال الجفاف والتصحر، وتدمير لإمكانات الأرض والنشاط البشري بشكل عام، فإنَ المطلوب هو التخفيف من ضغوط تركيا وإيران المائية، وتحقيق اتجاهات واقعية نحو التعاون بتحريك الورقة الاقتصادية، عبر شبكة من وسائل الضغط الاقتصادية، وإدارتها بشكل حكيم، للوصول إلى مستوى جيد من الربط للاقتصاد - التركي، الإيراني- الزراعي والصناعي بالسوق العراقية، وبتطور مؤشرات ذلك الربط وما ينجم عنه من ارتباطات اقتصادية ضخمة، سوف لن يكون القرار السياسي المائي التركي أو الإيراني، بعيداً عن التمثل لمصالح العراق وحقوقه في مياه نهري دجلة والفرات، وبرغم ما يتضمنه هذا المنهج من خطورة اقتصادية مستقبلية على العراق، فإنَه ليس بأكثر من خطورة التلاعب بالمياه في ساحة الصراعات السياسية الإقليمية، وإنَ انحسار المياه في العراق ينعكس على سيادته وأمنه واستقراره على المستويين المحلي والإقليمي، وقد يؤسس لحرب إقليمية وشيكة[2].

ينظر إلى العلاقات بين اعتماد المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية، بل مطلقة في أغلب الأحيان، فالمياه من القضايا التي تشكل فيها أيَ مكسب لأحد الأطراف خسارة للطرف الآخر (اللعبة الصفرية)، خاصة حين يتنافس على مورد المياه الواحد طرفان أو أكثر بينهم عداء متبادل، إذ إنَ المياه قضية أمنية تقوم على مبدأ الربح والخسارة، وإنَها تنطوي دائماً على احتمالات الصراع فالصراع الدولي كان حتى وقتٍ قريب محكوماً باعتبارات

(1) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي: دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2008، ص123.

(2) توبة أفريم مادان، المياه العابرة للحدود والعلاقات العراقية - التركية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 11، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2026 ، ص160.

سياسية وأيديولوجية، أمَا حروب المستقبل فإنَها سوف تخاض على نطاق كبير من أجل امتلاك الموارد الاقتصادية الحيوية، لذلك فمن الواضح أنَه من غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الأمن العالمي من دون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، وبالنسبة لكل بلد في العالم، أصبَح السعي وراء الموارد الأساسية أو حمايتها سمة كبرى في تخطيط الأمن القومي، ولكن ما يلاحظ أنَ في العراق لازالت سيادة الأيديولوجية تعلو على سيادة المصالح، وأهمية الموارد، بالرغم من أنَ المستقبل يشير إلى تحول تدريجي نحو مبدأ سيادة المصالح العليا، ولكنه يسير بخطى بطيئة، وما ينطوي على مفارقة، بأنَ الصراع إذا حصل على الموارد المائية، سوف يبدد أيضاً كميات هائلة من الموارد الحيوية وخصوصاً النفط، ويسبب أضراراً كبيرة للمصادر الأساسية لإمدادات الطاقة، فأثناء حرب الخليج الثانية على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها تستهلك متوسط قدره (76 مليون) لتر من النفط كل يوم، وهو مقدار يساوي استهلاك النفط اليومي لبلد بحجم الأرجنتين[1].

إنَ لشحة المياه أثر بالغ على المستويين الحكومي والشعبي، ولقد وصلت شحة المياه لذروتها منذ عام 2018، وصولاً الى يومنا هذا اذ يعاني العراق من قلة وشحة المياه كبيرة اثرت على المخزون الاستراتيجي الذي تراجع بنسب كبيرة وكانت جميع الخيارات مفتوحة من أجل الحصول على حقوق العراق المائية، وان إقدام تركيا على استغلال مياه النهرين من طرف واحد ومن دون التشاور والتنسيق مع العراق طبقاً للأعراف والتقاليد الدولية ذات الصلة بمثل هذه القضايا، سيقود إلى إلحاق المزيد من الأضرار في العراق، في ظل غياب اتفاق ينظم عملية الاستفادة من النهرين، الأمر الذي سيكون سبباً قوياً في خلق توترات سياسية واقتصادية لا مبرر لها، و بالرغم من ذلك تبقى احتمالات الصراع قائمة، بل تزداد فرصتها مستقبلاً للأسباب الآتية[2]:

أ. الرغبة التركية المتمثل في تحقيق دور اقليمي باستخدام ورقة المياه لتحقيق النفوذ الاقليمي في الشرق الاوسط بصورة عامة، مع التغلب على مشكلات داخلية تضعفها وتحد من دورها حالياً، عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية.

ب. تنظر تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها، لذا فمن غير المتوقع عدول تركيا عن هذا المشروع، الذي يضر بالأمن البيئي العراقي.

ج. عدم فاعلية القانون الدولي إذ تحاول كل دولة استثمار أكبر كمية ممكنة من المياه، بغض النظر عن تأثير ذلك في الدول الأخرى، ويلاحظ أنَ تركيا من بين 3 دول صوتت في الأمم المتحدة، ضد القانون الدولي الخاص،

---

(1) صاحب الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط، دار الكلمة للطباعة والتوزيع، دمشق، 2011، ص86.

(2) محمد بركات، مشكلات المياه العربية الأزمات والصراعات والحروب، دار أطلس للنشر، القاهرة ، 2021، ص79.

الذي صدر عام 1997، إذ يحتوي القانون ثغرات كبيرة، ولا يلزم تركيا بأحكامه، فتتصرف كأنَ القانون غير موجود.

2- الآثار الداخلية

إنَ الأمن المائي أصبح مسألة داخلية لكل دولة، إذ يُعدَ من الركائز المهمة للأمن الوطني لذلك فإنَ نقص مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات وارتفاع حجم تلوثها، قد أحدث أزمة سياسية داخل العراق، وقد وصلت الأزمة الى أعلى درجاتها في صيف عام 2018، فتسببت في إرباك الوضع السياسي برمته، لاسيما عند اندلاع المظاهرات والاحتجاجات في محافظة البصرة جنوب العراق، فضلاً عن باقي المحافظات العراقية الأخرى، فكانت الاحتجاجات في مجملها، بسبب تدهور الوضع الصحي، نتيجة حالات التسمم جراء تلوث المياه وارتفاع تراكيز الأملاح فيها، فضلاً عن المطالبة في تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير الخدمات، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، إذ تسببت تلك المظاهرات في صناعة رأي عام مربك وسخط شعبي واسع، أدَى بدوره إلى عزوف كثير من المواطنين عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في ربيع 2018، وما جرى بعدها في جلسات مجلس النواب العراقي [1]. فعند استضافة رئيس مجلس الوزراء الاسبق الدكتور حيدر العبادي، وعدد من الوزراء (الموارد المائية، الإعمار والأسكان والبلديات، الزراعة، والصحة والبيئة) وغيرهم من الوزراء ، فكان محور تساؤلات النواب، حول الخدمات وقطاع المياه على وجه التحديد.

ثانياً: الآثار الاقتصادية لازمة المياه

بالرغم من تنوع الآثار وتعددها والمتطلبات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، بيئية)، إلا إنَ الآثار الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنَها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات، لذلك يمكن القول ومن دون مغالاة أنَ الآثار الاقتصادية أصبحت واحدة من حقائق الواقع المعاشي في الوقت الراهن، ومن المشكلات التي يمر بها الاقتصاد العراقي، مشكلة المياه التي تؤرق كل مهتم بالشأن العراقي، وليس من قبيل المبالغة، القول بأنَ مواجهة هذه الآثار أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في العراق، وبذلك يمكن تحديد أهم الآثار والأضرار الاقتصادية للأزمة المائية في العراق بما يأتي:

---

(1) محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص43 .

1- الآثار المترتبة على الأمن الغذائي

إنَ الأمن المائي العراقي يمثل ضرورة حيوية للاقتصاد، لأنَه يدخل في جميع جوانب الحياة، من الاستهلاك البشري لاسيما في المجالات الزراعية والصناعية، اذ تدخل المياه كأحد مقومات الإنتاج الزراعي، وإنَها تدخل مادة أولية لكثير من الصناعات، فضلاً عن دخولها كوسيط في العملية الإنتاجية، هذا بدوره يقودنا إلى القول، بتزايد خطورة تحديات الأمن المائي، سواء من المنظور الداخلي كالنمو السكاني والاستهلاك الغذائي وتزايد الحاجة إلى استخدام المياه، ولا شك إنَ نقص كمية المياه سينعكس بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية كافة ومنها القطاع الزراعي، ووفق المنطق الاقتصادي تُعدَ الموارد المائية المستخدمة في إرواء الأراضي الزراعية سلعة وسيطة للإنتاج، لذا فإنَ الطلب عليها، يُعدَ طلباً مشتقاً تحدده قيمة المنتجات الزراعية[1] لاسيما على وجه الخصوص المنتجات الزراعية المتمثلة ب(القمح والرز).

وفي تقرير أعدَته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق، تبيَن فيه إنَ في العام 2005 يوجد نحو 4 مليون مواطن يعانون من نقص الغذاء في العراق، ويؤكد هذا التقرير إنَ مؤشرات عام 2007، تؤشر على تحسن في معدلات سوء التغذية الحاد، وتغيَر طفيف في معدلات سوء التغذية المزمن، ولكن لا زالت هناك معدلات التقزم بين الأطفال في مناطق عديدة من العراق خصوصاً بعد عام 2009[2]. وذكر التقرير أيضاً أنَ الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية يشكل نزيفاً مالياً كبيراً، لأنَ مقدار قيمة الفجوة تقدر بأكثر من 1،6 مليار دولار سنوياً، ولكن الواقع يؤشر أكثر من ذلك، لان المصادر الرسمية تؤكد إنَ دعم البطاقة التموينية يأخذ أكثر من 4- 6 مليار دولار سنوياً، وهذا يعني أنَ في ظرف عشر سنوات سيكون مقدار قيمة المجموع التراكمي للفجوة الغذائية أكثر من 40 مليار دولار، وهو مبلغ كبير لو أُستثمر نصفه على دعم القطاع الزراعي المحلي لتمكن من تقليص حجم الفجوة الغذائية، وهو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي أن يسلكه العراق لتحقيق أمنه الغذائي[3]. وبحسب تقديرات برنامج الغذاء العالمي World Food Program لعام 2009 يوجد 930 ألف مواطن عراقي يعانون من نقص الغذاء، و6،4 مليون عراقي آخر سيتعرضون للوضع نفسه في حال فشل نظام الرعاية الاجتماعية، بسبب ضعف القطاع الزراعي المرتبط بانخفاض حصة العراق من نهري دجلة والفرات، فقد انخفضت الزراعة إلى أقل من النصف، ما حدا بالدولة العراقية إلى رفع استيرادها من المواد الغذائية لنحو 80%، فقد كانت نسبة استيراد محصول الرز قبل عام 2003 تقدر بـ 59% تقريباً، أمَا بين عام

---

(1) المصدر نفسه، ص45.

(2) رضا عبد الجبار الشمري، ندوة آفاق: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، مركز النجف الإقليمي، 2009، ص3.

(3) فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الثقلين للنشر، بغداد ، 2010، ص149.

3003 وعام 2007 فإنَ نسبة العجز لمحصول الرز تقدر بحوالي 64%، وبين عامي 2007 و 2010 كانت نسبة العجز تقدر بـ 57% تقريبا(1).

لقد سعى العراق إلى تطوير محصول القمح لغرض تحقيق الاكتفاء الذي تقدر بـ 5 ملايين طن، عبر برامج زراعية لتطوير زراعة هذا المحصول الاستراتيجي، فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحنطة قبل عام 2003 تقدر بـ 49،9%، أمَا بين عام 2003 -2007 فكانت النسبة حوالي 47،8%، وبين عامي 2007 و 2010 ارتفعت النسبة إلى 97%، وقد تطورت زراعة الحنطة في سنة 2013، فقد وصل إنتاج العراق نحو 3،5 مليون طن، ولكن بعد أحداث عام 2014، انتكس الإنتاج إلى مستويات متدنية، أمَا في الموسم الزراعي عام 2019، فقد وصل إنتاج العراق من الحنطة إلى أكثر من 6 مليون طن نتيجة هطول الأمطار منذ بداية الموسم الزراعي الشتوي وبكميات كبيرة في عموم المحافظات العراقية، وتمَ زراعة الأراضي في الموسم الصيفي لعام 2019 بنسبة 100% من المساحات المستغلة والمستصلحة(2).

تُعدَ مواصلة الجانب التركي بإقامة المشاريع والسدود سيهدد الأمن الغذائي للعراق، إذ إنَ السدود تعمل على حجز المياه، مما يؤدي إلى خسارة العراق لمورد هام، فضلاً عن إنَ نسبة الضائعات المائية للزراعة الصيفية والرز على وجه الخصوص بلغت40% من الاستهلاك المائي في العراق، وإنَ اعتماد العراق على الخارج في توفير غذاءه، يشكل مصدر خطر على حاضره ومستقبله، مثالاً على ذلك الازمة الروسية الاوكرانية التي طالت انعكاساتها على العراق بسبب كون اوكرانيا تعد من الدول المصدرة لسلة الغذاء للعراق، وهكذا فقدان القرار الوطني الاقتصادي والسياسي المستقل وتظهر خطورة هذه المشكلة، وهذا يعني أنَ العراق مهدَد بشكل أساس في استقلاله السياسي والاقتصادي، وعرضة للضغوط الدولية المسيطرة على إنتاج وتصدير الغذاء، إذ إنَ البعد الاقتصادي يرمي إلى توفير المناخ المناسب باحتياجات المجتمع، وتوفير السبل كافة، التي تحقق الرفاهية له(3).

يُعدَ العراق من الدول التي تتسم بغزارة الموارد الأرضية مقارنة بالكثافة السكانية، إذ يصل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى حوالي 2،17 دونم، وتُعدَ نسبة أعلى من المستوى العالمي لنصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغة 2 دونم للفرد، وبالاستناد إلى الدراسات التي اجرتها منظمة الاغذية والزراعة (فاو)، التي وجدت أنَ العائلة المكونة من 7 أشخاص يمكنهم أن يعيشوا حياة حرة كريمة من خلال زراعة 2 دونم، إذ يتم تأمين

(1) حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 3، 2014، ص172 .

(2) عبد الستار علي الشمري، استغلال مياه الرافدين في القانون الدولي(دراسة مقارنة)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 221.

(3) قيس مهدي البياتي، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة العالمية للغذاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2009، ص 58 .

حاجتهم من الغذاء ومتطلبات الحياة الأخرى، وفي حالة العراق فإنَ الأراضي الخصبة زراعياً (المستغلة وغير المستغلة) تقدر بحوالي 23 مليون دونم، والتي يمكن أن تعيل أكثر من 80 مليون نسمة، ودون الحاجة لاستيراد الغذاء من الخارج، وتشكل الأراضي القابلة للزراعة نسبة 28 % من إجمالي المساحة، علما أن الأراضي المستغلة منها فعلاً تشكل نسبة 48% تقريبا من أصل 44،4 مليون دونم صالحة للزراعة، فيمكن توسيع هذه الإمكانيات إلى إعالة 168 مليون نسمة، فيما لو استغلت بقية الأراضي القابلة للزراعة بالاستغلال الأمثل للموارد الأرضية والمائية الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة[1].

إنَ أهم المشاكل التي تواجه العالم بوجه عام والعراق بوجه خاص هو قلة الإنتاج وزيادة السكان بشكل مستمر وأن معدل إنتاج الغلة لمحصول الحنطة في العراق يصل على 1،98 طن \هكتار، في الوقت الذي يصل فيه معدل الإنتاج العالمي الى 7،6 طن \هكتار بحسب تقارير منظمة الاغذية والزراعة العالمية (فاو) لعام 2013، فأصبح العراق مستورداً صافياً للإنتاج الزراعي حتى المحاصيل الحقلية كالفواكه والخضر، فلا توجد حماية من المنافسة الخارجية، مما أدَى إلى تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، فأصبحت اسهام القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي في أدنى مستوياته بعد عام 2003، وفتحت السوق المحلية على السوق الخارجية ومن دون ضوابط، فكانت نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي عام 2003 بحدود (10،3)%، وانخفضت في عام 2005 إلى (8،5) %، بعدها أصبح في عام 2007 بحدود (6،2) %، ثمَ في عام 2010 بحدود (6،5)% [2].

إذ تمَ تناقص أعداد النخيل؛ بسبب تجريف مساحات كبيرة بعد عام 2013، نتيجة للتوسع العمراني الناتج عن الزيادة السكانية والحاجة لمزيد من الأراضي السكنية، فضلاً عن ضعف الاجراءات المتخذة بحق المتجاوزين على تجريف هذه البساتين، ومن الناحية الغذائية، فتعد التمور غذاءً أساسياً للإنسان العراقي، أمَا الإنتاج الحيواني فقد حقق نمواً في الإنتاج، ولكن بقي من دون مستوى الطموح؛ بسبب ضعف إمكانية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؛ نتيجة ضعف السياسات الزراعية المتبعة، فضلاً عن تأثير شحة المياه[3].

2- الآثار المترتبة على قطاعي الصناعة والكهرباء

إنَ انخفاض مناسيب المياه في العراق ترك أثراً واضحاً في قطاع الصناعة، وأدَى ذلك إلى توقف منظومات الطاقة الكهربائية في سدي الموصل وسامراء شمال العراق مما أثر ذلك على النشاط الصناعي والبنية

(1) حسين سلمان جاسم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص176.

(2) سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2016، ص205.

(3) عصام محمد، أزمة مياه حوضي دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص210.

التحتية كمحطات تصفية المياه ومصافي النفط، إضافة لمشاكل الصرف الصحي التي حدثت للشبكات الواقعة على ضفتي دجلة والفرات، التي أدَت الى تلوث نوعية المياه، وإنَ إنتاج هذه المحطات يعتمد على معدلات التصاريف ومستوى المياه في أعالي السدود، الأمر ذاته بالنسبة إلى المحطات البخارية، فتقدر حاجة المحطات البخارية لكميات من المياه تصل إلى (180–250) م3/ساعة لإنتاج ميغاواط واحد، أيَ إنَ محطة بخارية سعة 1000 ميغاواط، تتطلَب توفير كميات مياه بمعدل 50 م3/ثانية، وتُعَدُّ هذه الكمية عالية، بالنسبة إلى التصاريف الحالية لنهري دجلة والفرا ، فعلى سبيل المثال استعاضت وزارة الكهرباء عن ذلك بإنشاء محطة حرارية لتوليد الكهرباء على (سد بخمة) في منطقة الزاب الأعلى، شمال شرقي العراق، فضلاً عن ذلك فإنَ هناك العديد من محطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع الكبيرة التي أنشأها العراق كمصنع الزجاج في محافظة الأنبار والمصنع الميكانيكي في مدينة الإسكندرية ومصنع الحرير الناعم في محافظة بابل ومصنع التعليب في محافظة كربلاء ومصنع الإسمنت في محافظة المثنى، التي تعتمد على المياه من نهري دجلة والفرات، وفي حالة انخفاض المياه في الأنهار، ستصاب هذه المحطات والمعامل بشلل كبير.

ثالثاً : الآثار البيئية لازمة المياه

لعل المياه أكثر عناصر البيئة تضرراً من التلوث بكل أشكاله، فقد أحدث العبث بنظام الجريان الطبيعي لنهري دجلة والفرات، تغيَرات حادة في الدلتا العراقية في الجزء الجنوبي من البلاد وبالذات في منطقة الأهوار[1]، إذ أن الأهوار ستكون المتضرر الأول بعد اكتمال المشاريع المائية التركية والإيرانية، وفي حال انخفاض المياه سيتسبب بدمار منطقة الأهوار العراقية، إذ أنَ المياه القادمة من نهر دجلة، سوف تكون غير صالحة لإنعاش الأهوار؛ بسبب التلوث الذي يحصل لهذه المياه جراء انخفاض مناسيبها وارتفاع نسبة الملوحة في نهر دجلة، ويلاحظ في الجدول (1)، الذي يمثل معدل الأملاح السنوي للمدة (2010 – 2017) لهور الحويزة، إذ أنَ أعلى قيمة مسجلة للتراكيز الملحية كانت (3160) جزء بالمليون في عام 2015، أمَا أقل قيمة فقد كانت (1877) جزء بالمليون في عام 2013، الذي ظهر فيه تأثير الشحة المائية واضحاً على التراكيز الملحية، التي سجلَت انخفاضا مقداره (41%) في عام 2013 كونه من السنوات الرطبة، مقارنةً مع عام 2015 الذي كان من السنوات الشحيحة[2].

(1) عبد الكاظم لهمود ياسر، الأهوار العراقية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة عطاء الرافدين، العدد 32 ، وزارة الموارد المائية العراقية، 2009، ص36.

(2) قسم احصاءات البيئة - الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2018.

جدول (1) معدل الأملاح السنوي (ملغم/ لتر) لهور الحويزة (2010 – 2017)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأملاح (ملغم/لتر)	1965،25	1877،10	1911،07	3160،12	2518،50	2856،64
أعلى قيمة	41					
المعدل	784					
أقل قيمة	1887،1					

المصدر: الجدول إعداد الباحثة باعتماد بيانات وزارة الموارد المائية، مركز إنعاش الأهوار والأراضي الرطبة، 2018.

إنَ التراكيز الملحية لهور الحويزة، قد شهدت تذبذباً ملحوظاً في المدة المذكورة؛ والسبب يرجع إلى تذبذب الإطلاقات المائية من سنة إلى أخرى ومن فصل إلى آخر، ونلاحظ أنَ قيم التراكيز الملحية قد ارتفعت في هور الحويزة، إذا ما قورنت بالتراكيز الملحية لنهر دجلة في نفس الأعوام، إذ نجد أن قيمة التراكيز الملحية لنهر دجلة في مدينة العمارة كانت (1222) جزء بالمليون في عام 2013، أي أنَها سجلت ارتفاعاً في هور الحويزة مقدار معدله السنوي (655) جزء بالمليون، أيَ ما يعادل (35%)، والسبب هو أنَ المياه المغذية لهور الحويزة الواردة من إيران تكون ذات تراكيز ملحية عالية نسبةً إلى التراكيز الملحية في نهر دجلة، فضلاً عن تأثير التبخر[1].

أمَا معدل الأملاح السنوي المتحقق في الأهوار الوسطى، فنلاحظ من الجدول (2) الذي يمثَل المدة بين (2010 – 2017)، فكانت أعلى قيمة للتراكيز الملحية (1488) جزء بالمليون عام 2016، أمَا أقل قيمة، فقد كانت (879) جزء بالمليون في عام 2011، وكذلك سجل عام 2013 قراءة مقدارها (848) جزء بالمليون، إذ نجد أن معدل التراكيز الملحية في الأهوار الوسطى كان في السنوات الرطبة أقل بكثير من السنوات الشحيحة، فقد سجلت التراكيز الملحية في عامي 2011 و 2013 انخفاضا مقداره (43%، 40%) على التوالي، مقارنةً مع عام 2106، ونلاحظ بأنَ التراكيز الملحية في عام 2011 كانت أقل من 2013 بنسبة (4%) على الرغم من أنَ عام 2013 شهد ورود موجة فيضانية في نهر دجلة وكذلك ورود سيول من الجهة الشرقية من إيران، التي تمتاز بارتفاع

[1] حسين عبد الأمير بُكه، الامن الغذائي في العراق، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص132.

التراكيز الملحية، لذا ظهر تأثيرها واضحاً في عام 2013 مقارنةً مع عام 2011 الذي وردت فيه سيول أقل من جهة إيران[1].

جدول (2) معدل الأملاح السنوي (ملغم/لتر) للأهوار الوسطى (2010 – 2017)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأملاح (ملغم/لتر)	910،52	848،59	880،04	879،27	1142،70	1445،71	1488،43	1187،00
أعلى قيمة	1488							
المعدل	1098							
أقل قيمة	848،6							

المصدر: الجدول إعداد الباحثة باعتماد بيانات وزارة الموارد المائية، مركز إنعاش الأهوار والأراضي الرطبة، 2018.

ومن الجداول (2،1) أعلاه، نجد أنَّ الملوحة كانت متذبذبة بسبب تذبذب التصاريف، مع ملاحظة أنَ الملوحة في الأهوار الوسطى كانت هي الأقل مقارنةً مع ملوحة هوري الحويزة والحمار، فقد بقيت الأهوار الوسطى هي الأكثر عذوبة؛ والسبب في ذلك يرجع إلى تغذيتها بالدرجة الأساس من نهر دجلة الأكثر عذوبة من نهر الفرات، فضلاً عن عدم اختلاط مياه الأهوار الوسطى بمياه المصب العام، الذي يغذي هور الحمار. أمَا في شط العرب، فقد بلغت التراكيز الملحية في شط العرب عام 2013 في محطات القرنة ومركز البصرة وسيحان (جنوب مدينة البصرة) (1000، 5205، 6634) جزء بالمليون، وفي عام 2015، فقد أصبحت (1951، 7691، 16462) جزء بالمليون على التوالي في المحطات نفسها، وبذلك نلاحظ زيادة في التراكيز الملحية في عام 2015 مقدارها (195%، 148%، 248%)، في المحطات نفسها مقارنةً بعام 2013 [2].

المبحث الثاني : انعكاسات الو اقع البيئي على الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003

تعد انعكاسات القضية البيئية من الاشكاليات الكبرى التي تحتوي على الكثير من التحديات والصعوبات التي تواجه معظم دول العالم ومنها العراق خصوصاً بعد عام 2003، لذى تعد التحديات البيئية التي تواجه العراق من اخطر ما يهدد الأمن الوطني العراقي بتفرعاته العديدة سواء الصحي والغذائي والمجتمعي

(1) سلام سالم عبد، السياسة المائية التركية وأثرها على الأمن الغذائي في العراق، مجلة آداب الكوفة، العدد26، جامعة الكوفة، 2016، ص 374.

(2) سلام سالم عبد، مصدر سبق ذكره، ص300.

...الخ بسبب ارتفاع معدلات التلوث وما صاحبه من اختلال كبير في التوازن البيئي في البلاد، وتمثل عملية التصدي ومعالجة هذا الوضع مسؤولية الجميع وتشمل كافة مؤسسات الدولة وليست حصراً على وزارة محددة كالصحة أو البيئة بل يكون بالتعاون فيما بين المؤسسات والوزارات في الدولة حتى يؤدي كل منها دوره بمسؤولية ومهنية وأن يكون ذلك من خلال برامج علمية وواقعية، وتأتي هنا مهمة وضع سياسة عامة للأمن البيئي التي تمثل جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل العراق، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة في الواقع وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها إلى أقصى حد ممكن، فضلاً عن إنها تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث. إذ تظهر انعكاسات الامن البيئي على النظم الطبيعية، والبشرية على حد سواء، بما في ذلك تغيرات تطال كميات المياه، ونوعيتها، وأنماط الهجرة، والنزوح والهجرة، وتغير الكثافة السكانية وامتدت تلك التأثيرات لتشمل مختلف التنوع البيولوجي للأنواع البحرية، والبرية ، ومن ثم تؤدي الى نشوب النزاعات الدولية بسبب ذلك مما يسبب تهديداً للأمن العالمي، والاستقرار الدولي.

المطلب الأول : الانعكاسات على المستوى الاجتماعي والانساني

إنَ وجود العجز الغذائي في العراق يجعل الملايين يعيشون دون خط الفقر، وهذا يعني توسع الفجوة بين الريف والمدينة، مما يضطر سكان الريف للهجرة إلى المدينة؛ بسبب تردَي أوضاعهم الاقتصادية وانتشار حالة الفقر بين صفوفهم، فضلاً عن إنَ للفقر والتطرف والجهل والفساد علاقة تبادلية لكل منهما، فحالات الجهل والتطرف والعنف والفساد تجد في الفقر البيئة الملائمة، وإنَ الظروف غير الطبيعية التي عاشها العراق أدَت إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء التي أدَت بدورها الى تكوين مجتمع منقسم، فتآكلت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، ونتج عنها مشاركة جميع أفراد الأسرة في العمل، لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة، فضلاً عن لجوء النساء والأطفال إلى العمل في القطاع غير الحكومي، مما ولد مخلفات خطيرة، أهمها ارتفاع معدلات الوفيات للأطفال وازدياد مؤشرات سوء التغذية[1]. ومع تزايد معدلات التصحر سيفقد الناس أمنهم، مما يعني حصول موجات هجرة جديدة وانتشار البطالة أيضاً، ويُعدَ هذا انتهاكاً لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإنَ تدمير الحياة الطبيعية سيهدد الحياة البرية[2].

ومن باب الإشارة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وعدم الاعتماد على المصادر الأُحادية (النفط)، لابد من الالتفات إلى الجانب الزراعي، لما له من دور في تحريك نشاطات اقتصادية عديدة من قطاعات التجارة والموارد

(1) علي عريان صالح، النزوح السكاني وأثره في الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2018، ص76 .

(2) محمد التقرواتي، البيئة العربية/ تحديات المستقبل ، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ،2008، ص22.

البشرية والصحية والبيئية، فضلاً عن تحريك الاستثمار، للتوجه لخلق مشاريع زراعية استثمارية على نطاق واسع، لتأمين الحاجة المحلية وصولاً إلى التصدير[1]. كما ان تفشي الحالات المرضية في محافظات عدة منها البصرة اذ في شهر آب عام 2018، توزعت بين أمراض الجهاز الهضمي، والمغص المعوي الحاد وحالات القيء، ومن كافة الفئات العمرية ، فطالت عائلات بأكملها جراء تلوث المياه، تحديداً في قضاء الفاو وقضاء أبي الخصيب ومركز المدينة، التي أدّت إلى دخول نحو 1200 شخص يومياً إلى مستشفيات البصرة بسبب تلوث المياه[2].

كما أدى انخفاض منسوب المياه إلى اضطرار نحو 300 الف عائلة في الناصرية والأهوار وحوض شط العرب للنزوح، وانتشار الأمراض ونفوق الحيوانات وانخفاض الزراعة إلى أقل من النصف، وارتفاع معدلات الملوحة في مياه شط العرب، لاسيما تأثَر الأراضي الزراعية نتيجة لتقدم موجة المد البحرية ووصولها إلى شمال محافظة البصرة، وإنَ تلك العوامل ستؤدي إلى اضطرار المزيد من الفلاحين لترك أراضيهم، إذ إنَ هجرة تلك الأعداد من سكان الريف باتجاه المدن، وما تتطلبه تلك الأعداد من خدمات سكنية وتعليمية وصحية وخدمات نقل وغيرها، فضلاً عن اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية بين الريف والمدينة، سوف تنتج عنها الكثير من المشكلات الإجتماعية، وستزداد ظاهرة زحف الحيوانات من مناطق الأهوار والمناطق التي انخفضت فيها مناسيب المياه باتجاه القرى والمدن الحضرية، وستخلق اشكالات للسكان القاطنين فيها[3].

إنَ أزمة المياه في عام 2018، كادت أن توقع نزاعات بين العشائر العراقية في محافظات الفرات الأوسط، خصوصاً في محافظتي الديوانية والسماوة، بسبب الاختلاف في الحصص المائية، نتيجة النقص في الكميات الواردة للمياه وحجم الاحتياجات الفعلية لكل محافظة، وأن حدوث صراع داخلي في دولة ما قد يكون مقدمة أو عامل مساعد على حدوث صراعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، من خلال ما يعرف بـ(أثر العدوى)*

---

(1) مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، دراسة تحليلية لمفهوم التكامل العمودي والأُفقي في العمل الزراعي ، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر 8/2/2023 https://www.alnahrain.iq .

(2) حسن السعيدي ، مياه قاتلة وطحالب سامة في البصرة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر, 28/5/2023: https://www-0yw.alarabia.net

(3) العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص29.

* سلوك جماعة ما داخل المجتمع أو خارجه مع امتلاكها لسلطة أو علو ثقافي أو علمي أو سياسي أو أيديولوجي(التفاعلات الإجتماعية)، ويمكن أن يؤثر على سلوك جماعة أخرى ، بتغييَر أفكارها أو توجيهها أو التأثير عليها. للمزيد: متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر 20/7/2023: https://www.google.com/search?ei=JXZiXYbGK4O

، خاصة عندما يقترن الصراع الداخلي بالجهود المتعمدة للدعاية لأحد أو لكل من طرفي الصراع في منطقة معينة[1].

فالدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تؤديه كبير ومؤثر في مستقبل الفرد والمجتمع برمته، لذلك يجب أن يرافقها جانب أخر يجب أن نتطرق إلى الارتباط الوثيق بين السياسة البيئية والثقافة البيئية، إذ يعدان وجهان لعملة واحدة ويعد العراق من الدول المتراجعة بسياستها البيئية وتراجع الوعي والثقافة البيئية لدى أبناء المجتمع، ففي الوقت الذي نطمح فيه أن توضع سياسة بيئية قادرة على حل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية لابد أن يرافقها ثقافة بيئية توازيها وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند المواطن العراقي، هذا وتهدف الثقافة البيئية أيضا إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، والذي يعد بمثابة الشرط الأساسي لكي يتمكن كل فرد أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الامن الوطني، لذا لابد من التوجه في التركيز على ضرورة تطوير وبلورة مفهوم الثقافة البيئية ونشرها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل الدراسية لتنشئة أجيال بعقول جديدة تعي وتفهم ماهية الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها[2].

بناءً على ما تقدم، فإن الأمن البيئي الفعال هو الامن الذي يمهّد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهو الذي يربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق، ويعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان وتمكين المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة مهتم بإدارة البيئة واختباراتها .

المطلب الثاني : الانعكاسات على الأمن الصحي

يعاني القطاع الصحي العراقي من نقص كبير في المستلزمات الطبية والأدوية والكوادر العاملة فيها، في حين أنهكت أزمة تفشي فيروس كورونا ذلك سجل تراجعاً واضحاً منذ تسعينيات القرن الماضي وصولاً الى ما بعد عام 2003. ومن المعروف قديماً أنّ العراق كان يطلق عليه "أرض السواد"، لكثرة وغزارة المزروعات الطبيعية

(1) دنيا عباس مضروب ، الصراع الدولي على المياه حوض النيل بعد عام 2011 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2015 ، ص114.

(2) أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، 2019، ص12.

التي كانت تعمل آنذاك على تنقية الهواء في البلاد، إلا أن البلاد أصبحت الآن من بين الدول الأكثر تلوثًا وتصحرًا في العالم[1].

وعلى الرغم من انخفاض أعداد المصانع في العراق خلال الفترة الأخيرة، إلا أن تلوث الهواء لا يزال يعتبر أحد العوامل المسببة للأمراض في البلاد، من خلال التلوث الغازي والبيولوجي والإشعاعي في الهواء[2]. وأن "التلوث الغازي ينجم عن زيادة بعض الغازات في الهواء مثل أحادي أوكسيد الكاربون وثنائي أوكسيد الكبريت والغازات النيتروجينية ومركبات الكلورفلور والكاربون المنتشرة دون رقابة أو سيطرة والتي من الممكن أن تؤثر على الحالة الصحية للأفراد.

والتلوث البيولوجي يتم عن طريق انتشار الفيروسات والميكروبات في الجو ويؤدي لفقد السيطرة على هذا الانتشار، كما شهدناه في وباء الإنفلونزا ، ووفقاً للدراسات، فإن التلوث الإشعاعي المتزايد في كافة المحافظات متزامن مع انتشار الأبراج التي تبث الموجات الكهرومغناطيسية قصيرة المدى وخاصة داخل المناطق السكنية. وعلى الرغم من متابعة وزارة البيئة لهذا الموضوع، إلا أن هناك العديد من أبراج شركات الهواتف النقالة وأبراج الإنترنت وأبراج البث التلفزيوني الرقمي تسبب تلوث الهواء إشعاعيًا[3].

ووفقاً للتقديرات العالمية، فإن العراق يحتل المرتبة العاشرة لأكثر 10 دول تلوثاً في العالم، إذ أظهرت فحص الجسيمات الصغيرة الضارة المحمولة في الجو والمعروفة باسم الجسيمات المعلقة (PM2.5) بأنها تصل إلى 39.6 ميكروغرام لكل متر مكعب في البلاد، وبحسب المختصين، فإنّ هذا الرقم يعدّ خطير، خصوصًا وأن منظمة الصحة العالمية توصي بألا يتجاوز متوسط تركيزات (PM2.5)، الـ 5 ميكروغرام/متر مكعب، فضلاً عن ان ارتفاع هذه التركيزات التي سيكون لها آثار سلبية على صحة الإنسان[4].

وبشأن الأمراض والمشكلات الصحية المصاحبة لتلوث الهواء، أنّ "هناك العديد من الأمراض التي قد تتزايد نتيجة التلوث الهوائي وبكافة أنواعه، ومن أبرزها الأمراض التنفسية، وأمراض الحساسية، وأمراض القلب، والأمراض السرطانية، والتي نلاحظ انتشارها في عموم المحافظات، إذ بات العراق يسجل إصابات يومية وبصورة مرتفعة خلال السنوات القليلة الماضية"[5]. إنّ "هناك العديد من الملوثات يعاني منها العراق سواءً على صعيد الهواء أو الماء وحتى التربة"، مبينًا أنّ "الهواء في العراق على وجه الخصوص يعاني من ارتفاع في أكاسيد

---

(1) العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) United Nations Integrated Water Task Force for Iraq، Managing Change in the Marshlands: Iraq's Critical Challenge، United Nations White Paper، United Nations، 2011.

(3) التقرير الوطني السادس لاتفاقية التنوع البيولوجي 2018، ص196.

(4) وزارة البيئة العراقية، حالة البيئة في العراق لعام 2017، بغداد، ص36.

(5) المصدر نفسه، ص18.

الكبريت والنيتروجين والكربون والهيدروكربونات الناتجة عن العمليات المصاحبة لاحتراق الوقود في المصافي ووحدات إنتاج الطاقة"، فضلاً عن ان العواصف الترابية المستمرة أيضًا من الأسباب التي أسفرت عن تلوث الهواء في العراق بشكل كبير، وفقًا لعبدالحميد، الذي أكد أنّ "العواصف الترابية سببت ارتفاع في الجسيمات العالقة في الهواء وهذا ما يسبب التلوث"[1].

كذلك ارتفاع أعداد السيارات في البلاد، مع انتشار المولدات الكهربائية بصورة كبيرة وعشوائية يدخلان أيضًا في عملية تلوث الهواء"، فضلاً عن أنّ "المعامل التي تعتمد على حرق الوقود، والاعتماد على حرق المخلفات الصلبة جميعها ساعدت على الأزمة البيئية الحاصلة في العراق". وهذا النوع من التلوث يكون له آثار سلبية على صحة الإنسان على صعيد أمراض الجهاز التنفسي والجلدي وحتى التأثير المباشر على القلب، كذلك انتشار أمراض السرطان[2].

وفي ظل أزمة التلوث الهوائي في العراق، كشفت الأرقام الرسمية عن اجتياح التصحر للعراق بنسبة 39%، كما تهدّد زيادة ملوحة التربة القطاع الزراعي 54% من الأراضي المزروعة، الأمر الذي يساعد في زيادة تلوث الهواء وعدم القدرة على تنقيته بواسطة الأشجار والمزروعات، وحذرت الأمم المتحدة، مطلع العام الجاري، من انخفاض منسوب نهري دجلة والفرات في العراق بنسبة قد تصل إلى 73%، فيما دعت إلى مشاركة العراق في مناقشات هادفة مع دول الجوار حول تقاسم المياه والخروج من أزمة الجفاف التي ضربت البلاد خلال الأشهر الماضية[3].

وبشأن الأزمة البيئية، أسفرت الحرب ضد تنظيم "داعش"، التي بدأت منذ العام 2014 إلى العام 2017، بزيادة تلوث الهواء في العراق من خلال الأضرار التي لحقت بالمصافي الخاصة بالنفط، فضلاً عن تدمير خطوط الأنابيب والبنى التحتية ذات الصلة بالطاقة. كما تعد محافظة البصرة من أكثر المناطق تضررًا بالتلوث الهوائي لوجود العديد من الحقول النفطية التي تفرز انبعاثات غازية تؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من المواد الكيميائية التي تسبب مرض السرطان بالدرجة الأساس، ويضيف الخبير البيئي، أنّ "الهواء الآن بات محملاً بالمركبات العضوية الطائرة والهيدروكربونات النفطية، فضلًا عن ثنائي أوكسيد الكبريت والكاربون والعديد من المركبات الكيميائية الأخرى". فالبصرة باتت تسجل إصابات عديدة بأمراض سرطان الدم خصوصاً عند الأطفال نتيجة لتلوث الهواء في المحافظة، بحسب الحسن، الذي أشار إلى أنّ "هناك دراسة أجريت مؤخراً وجدت ارتفاع

---

(1) المصدر نفسه ، ص15.

(2) وزارة البيئة العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق للفترة (2015 - 2020)، بغداد، 2015، ص34.

(3) World Bank، Iraq Economic Monitor from War to Reconstruction and Economic Recovery، Spring 2018، P.55

مركب البنزين في الهواء بدرجة تفوق الـ 3 أضعاف وأحيانًا 9 إضعاف معايير منظمة الصحة العالمية"[1]. كما ان ارتفاع أمراض الجهاز التنفسي في البصرة جراء التلوث الحاد في الهواء سيعمل على انتشار أمراض السرطان بكثافة أمراض الإنفلونزا".

المطلب الثالث : الانعكاسات على الأمن الغذائي

إنَ الأمن البيئي العراقي يمثل ضرورة حيوية للاقتصاد، لأنَه يدخل في جميع جوانب الحياة، من الاستهلاك البشري إلى العمليات الزراعية والصناعية، وتدخل المياه كأحد مقومات الإنتاج الزراعي، وإنَها تدخل مادة أولية لكثير من الصناعات ، فضلاً عن دخولها كوسيط في العملية الإنتاجية ، هذا بدوره يقودنا إلى القول ، بتزايد خطورة تحديات الأمن البيئي ، سواء من المنظور الداخلي كالنمو السكاني والاستهلاك الغذائي وتزايد الحاجة إلى استخدام المياه، وإنَ نقص كمية المياه سينعكس بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية كافة ومنها القطاع الزراعي، ووفق المنطق الاقتصادي تُعدَ الموارد المائية المستخدمة في إرواء الأراضي الزراعية سلعة وسيطة للإنتاج ، لذا فإنَ الطلب عليها، يُعدَ طلباً مشتقاً تحدده قيمة المنتجات الزراعية، وإنَ عدم توفر الكمية الكافية من المياه لإدامة القطاع الزراعي، سوف يضعف اسهام هذا القطاع في الناتج القومي والبالغة حوالي (11%) ومن ثم سيضطر العراق إلى سد متطلباته من المواد الغذائية، عن طريق الاستيراد من الخارج، وبالدرجة الأولى المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وأهمَها (القمح والرز) ، وما يتطلب ذلك من مقدار كبير من الأموال، التي يفترض أن يتم صرفها في تنمية اقتصاده وتعزيزه ، وعدم خروجها نحو الخارج ، وهذه من العوامل التي تزيد من العبء المترتب على ميزانية الدولة باستمرار، وهكذا تلجأ الدولة إلى سد العجز المتولد في ميزانيتها على المديونية الخارجية، وهي الأخرى سوف يكون لها انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والسياسي[2].

لقد سعى العراق إلى تطوير محصول القمح لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، التي تقدر بـ5 ملايين طن، عبر برامج زراعية لتطوير زراعة هذا المحصول الاستراتيجي ، فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحنطة قبل عام 2003 تقدر بـ49،9% ، أمَا بين عام 2003 -2007 فكانت النسبة حوالي 47،8% ، وبين عامي 2007 و 2010 ارتفعت النسبة إلى 97%، وقد تطورت زراعة الحنطة في سنة 2013 ، فقد وصل إنتاج العراق نحو 3،5 مليون طن، ولكن بعد أحداث عام 2014، انتكس الإنتاج إلى مستويات متدنية ، أمَا في الموسم الزراعي عام 2019، فقد وصل إنتاج العراق من الحنطة إلى أكثر من 6 مليون طن نتيجة هطول الأمطار منذ بداية الموسم الزراعي الشتوي

(1) العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص40.
(2) وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010 – 2014 ، ص11 .

وبكميات كبيرة في عموم المحافظات العراقية، وتمَ زراعة الأراضي في الموسم الصيفي لعام 2019 بنسبة 100% من المساحات المستغلة والمستصلحة[1].

تُعدَ مواصلة الجانب التركي بإقامة المشاريع والسدود سيهدد الأمن الغذائي للعراق، إذ إنَ السدود تعمل على حجز المياه ، مما يؤدي إلى خسارة العراق لمورد هام، فضلاً عن إنَ نسبة الضائعات المائية للزراعة الصيفية والرز على وجه الخصوص بلغت40 % من الاستهلاك المائي في العراق، وإنَ اعتماد العراق على الخارج في توفير غذاءه، يشكل مصدر خطر على حاضره ومستقبله، فقد يصبح البلد عرضة للضغوط الدولية التي تمارسها الدول، التي تمتلك إنتاج وتصدير الغذاء، وهي في الغالب دول متقدمة لها قوة المساومة والنفوذ والتأثير في القرارات الدولية، وهكذا فقدان القرار الوطني الاقتصادي والسياسي المستقل وتظهر خطورة هذه المشكلة، إذا علمنا أنَ التبعية الغذائية* للعالم الخارجي في العراق تصل إلى 81 %، وهذا يعني أنَ العراق مهدَد بشكل أساس في استقلاله السياسي والاقتصادي، وعرضة للضغوط الدولية المسيطرة على إنتاج وتصدير الغذاء، إذ إنَ البعد الاقتصادي يرمي إلى توفير المناخ المناسب باحتياجات الشعب، وتوفير السبل كافة، التي تحقق الرفاهية له[2].

يُعدَ العراق من الدول التي يتسم بغزارة الموارد الطبيعية مقارنة بالكثافة السكانية، إذ يصل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى حوالي 2،17 دونم، وتُعدَ نسبة أعلى من المستوى العالمي لنصيب الفرد من الأراضي الزراعية البالغة 2 دونم للفرد، وبالاستناد إلى الدراسات التي اجرتها منظمة الاغذية والزراعة(فاو)، التي وجدت أنَ العائلة المكونة من 7 أشخاص يمكنهم أن يعيشوا حياة حرة كريمة من خلال زراعة 2 دونم، إذ يتم تأمين حاجتهم من الغذاء ومتطلبات الحياة الأخرى، وفي حالة العراق فإنَ الأراضي الخصبة زراعياً (المستغلة وغير المستغلة) تقدر بحوالي 23 مليون دونم، والتي يمكن أن تعيل أكثر من 80 مليون نسمة، ودون الحاجة لاستيراد الغذاء من الخارج، وتشكل الأراضي القابلة للزراعة نسبة 28 % من إجمالي المساحة، علما أن الأراضي المستغلة منها فعلاً تشكل نسبة 48% تقريبا من أصل 44،4 مليون دونم صالحة للزراعة، فيمكن توسيع هذه الإمكانيات إلى إعالة 168 مليون نسمة، فيما لو استغلت بقية الأراضي القابلة للزراعة بالاستغلال الأمثل للموارد الأرضية والمائية الزراعية باستخدام التقنيات الحديثة[3].

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي تقرير صادر لسنة 2020.

* التبعية الغذائية (food dependency) على أنَها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية ، وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر، في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع قريباً من المائة في المائة ، في الدول شديدة الاعتماد على الخارج، وتُعدَ أحد اشكال التبعية الاقتصادية ، التي منها التبعية التجارية والتبعية المالية ...الخ...

(2) قيس مهدي البياتي، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة العالمية للغذاء ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2009 ، ص 58 .

(3) حسين سلمان جاسم البغدادي، مصدر سبق ذكره ، ص176.

إنَ أهم المشاكل التي تواجه العالم بوجه عام والعراق بوجه خاص هو قلة الإنتاج وزيادة السكان بشكل مستمر وأن معدل إنتاج الغلة لمحصول الحنطة في العراق يصل على 1،98 طن \هكتار، في الوقت الذي يصل فيه معدل الإنتاج العالمي الى 7،6طن \هكتار بحسب تقارير منظمة الاغذية والزراعة العالمية (فاو) لعام 2013، فأصبح العراق مستورداً صافياً للإنتاج الزراعي حتى المحاصيل الحقلية كالفواكه والخضر، فلا توجد حماية من المنافسة الخارجية ، مما أدَى إلى تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني، فأصبحت مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي في أدنى مستوياته بعد عام 2003، وفتحت السوق المحلية على السوق الخارجية ومن دون ضوابط، فكانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي عام 2003 بحدود (10،3) %، وانخفضت في عام 2005 إلى (8،5) %، بعدها أصبح في عام 2007 بحدود (6،2) %، ثمَ في عام 2010 بحدود (6،5)%[1].

الخاتمة

ظهرت انعكاسات الامن البيئي على النظم الطبيعية، وغير الطبيعية (البشرية) على حد سواء، بما في ذلك تغيرات تطال كميات المياه، ونوعيتها، وأنماط الهجرة، والنزوح والهجرة، وتغير الكثافة السكانية، وحقوق الإنسان عامة، ولفئات معينة خاصة، وامتدت تلك التأثيرات لتشمل مختلف التنوع البيولوجي للأنواع البحرية، والبرية، وغلات المحاصيل، والأعلاف الحيوانية، وبالتالي نشوب النزاعات الدولية بسبب ذلك مما يسبب تهديداً للأمن الوطني، والاستقرار الدولي.

إن عدم أخذ هذه المشاكل بعين الحسبان لمؤسسات صنع القرار، والعمل على منع حدوث تغييرات تكاد تكون كارثية، أو حتى التكيف معها له عدة أسباب، وتشمل علاقة القوة غير المتكافئة بين النظر للواقع والمستقبل الخلاّق، فمعظم الكتابات المرتبطة بهذا الموضوع ولاسيما العراق تجسد هذا الخلل، كونها ما زلت أسيرة للتنظير غير الواقعي للمشاكل البيئية، وغالبها خاضع للنهج الجيوفيزيائي الذي يتجاهل وجود نضال العمل على أرض الواقع؛ مما يتطلب الانتهاج من الواقعية السياسية لمؤسسات صنع القرار والمختصين بهذا الشأن لتمتع بالجرأة اللازمة بالتفكير بشكل مختلف وتصور مستقبل بديل، ويتطلب ذلك تخيل مستقبل خارج إطار المفاهيم التنظيرية، ويتطلب أيضاً فهماً للكيفية التي يتداخل فيها قطاع البيئة مع الطبقة الاجتماعية وكيفية تقاطعه معها، والبعد الاقتصادي للسلطة على الأرض وهذا النهج يتطلب وجود بحوث في الاقتصاد السياسي المعني بتغيُّر المناخ في العراق لتحقق في العلاقات القائمة ما بين القطاع الاقتصادي والطبقة الاجتماعية النخب الإقليمية، ورأس المال الدولي؛ لأن السبب الرئيس لهذه الظواهر الطبيعية هو نشاط الإنسان غير المسؤول تجاه

---

[1] إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد(36)، 2016، ص201.

البيئة، من تدمير للطبيعة وزيادة انبعاث الغازات السامة في الجو من الصناعة ووسائل النقل، وتلويث المياه، فيجب على المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حماية البيئة أن تحمل على عاتقها هذه الموضوعات المهمة، وتشجع الناس على إعادة تدوير النفايات، والتقليل من انبعاثات الغازات، وزراعة الأراضي بقدر الإمكان، لتبقى البيئة العراقية أرضاً قابلة للمعيشة.

الاستنتاجات:

1. إن الأمن الوطني العراقي أصبح يعتمد على جزئيات صغيرة وأي خلل في هذه الجزئيات سيشكل خطراً كبيراً على أمن الدولة عامة وامن البيئة خير مثال على ذلك.
2. إن البيئة والتلوث البيئي ليس قضية هامشية بل هي أحدى القضايا التي تمس الأمن الوطني العراقي وأن المؤسسات المعنية البيئة ليست مجرد مؤسسات حكومية عادية بل وسيلة مهمة من وسائل حماية الامن الوطني والعراق يعاني من تذبذب في صناعة القرار البيئي .
3. على الرغم من أن العراق قد أصدر قرارات تخص البيئة منذ ستينات القرن الماضي الا أن هذه القرارات لم يتم تحديثها بما يلائم مشاكل العصر البيئية وخصوصاً قانون العقوبات المرقم 111 لعام 1969.
4. لم تنجح الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية في وضع نظرية خاصة بالأمن الوطني العراقي وركز جميع صناع القرار في جميع المراحل على الامن العسكري فقط .
5. إن تشعب منظومة الأمن الوطني واتساع رقعة المخاطر تتطلب إجراء دراسة دورية لتحديد المخاطر وتحديثها بشكل مستمر.

التوصيات:

1. مراجعة التشريعات البيئية: يتعين تحديث قوانين البيئة بما يتناسب مع التحديات البيئية الحالية، مثل القانون رقم 111 لسنة 1969، يجب أن تتضمن هذه التعديلات آليات لضبط التلوث، وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية البيئة من التلوث الصناعي والزراعي.
2. إصدار قوانين جديدة لمكافحة التلوث: تعزيز التشريعات الخاصة بحماية الهواء والمياه، خاصة مع تزايد التلوث بسبب العمليات الصناعية والنشاطات الحربية.
3. تنسيق بين الوزارات: بما أن مشكلات الأمن البيئي تتداخل مع العديد من الجوانب الأخرى مثل الصحة والموارد المائية والزراعة، يجب أن يتم التنسيق بين الوزارات الحكومية المختلفة (البيئة، الصحة، الزراعة، الموارد المائية) لضمان استجابة شاملة.

4. تعزيز دور وزارة البيئة: يجب تزويد وزارة البيئة بالموارد اللازمة لتتمكن من التعامل مع التحديات البيئية الطارئة، خاصة في حالات التصحر، تلوث المياه، وتدهور الأراضي الزراعية.
5. التعاون مع دول الجوار: معالجة قضية المياه يجب أن تكون أولوية خاصة في ضوء التوترات مع دول الجوار، تفعيل اتفاقات مع تركيا وسوريا وإيران لضمان حصص عادلة في المياه، مع تفعيل القوانين الدولية لحماية الموارد المائية.
6. تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال تحديث تقنيات الري في الزراعة للحد من الفاقد المائي، خصوصًا في المناطق الزراعية التي تعتمد على الطرق التقليدية مثل الري بالغمر.
7. بما أن العراق يعاني من زيادة في درجات الحرارة والجفاف، يتعين وضع استراتيجيات للتكيف مع هذه التغيرات مثل تحسين استخدام المياه، استنباط محاصيل مقاومة للجفاف، وتحسين بنية الأراضي الزراعية.
8. التوسع في استخدام الطاقة المتجددة: من خلال استثمار موارد العراق في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الضغط على المصادر المائية المستخدمة في توليد الكهرباء.
9. تعزيز الثقافة البيئية في المجتمع: يجب أن يتم التركيز على نشر الوعي البيئي في المدارس والجامعات عبر مناهج دراسية جديدة تحاكي التحديات البيئية. كما يجب زيادة حملات التوعية للحد من التلوث من خلال تقليل النفايات، وتعزيز مبادرات إعادة التدوير.
10. دعم مشاريع الزراعة المستدامة: من خلال دعم المشاريع التي تركز على الزراعة المستدامة وتحفيز المزارعين على استخدام أساليب بيئية أكثر كفاءة في استهلاك الموارد.
11. الاستثمار في البحث العلمي لإيجاد حلول للتحديات البيئية التي تواجه العراق مثل التصحر، تلوث المياه، وتدهور الأراضي الزراعية. يجب دعم الجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير تقنيات جديدة يمكن أن تساعد في مواجهة هذه المشكلات.
12. إنقاذ الأهوار من التدهور البيئي يجب أن يكون جزءًا من الاستراتيجيات البيئية الوطنية، خاصة في ظل تأثير التغيرات المناخية، مما يتطلب جهودًا لإعادة تأهيل هذه المناطق المتضررة.
13. ضرورة العمل على تحديث وتطوير شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب لضمان توفير مياه صالحة للاستهلاك وتحسين جودة المياه.
14. تعزيز الإنتاج المحلي: لتحسين الأمن الغذائي، يجب تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي خاصة من المحاصيل الأساسية مثل القمح والأرز من خلال تقنيات الري الحديثة وتحسين التربة.

بتنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحسين الوضع البيئي في العراق بشكل تدريجي، وبالتالي تعزيز الأمن البيئي من خلال معالجة التحديات البيئية المرتبطة بالتلوث، نقص المياه، والتغيرات المناخية.

المصادر:

أولاً: العربية

1- إبراهيم حربي إبراهيم، سياسة الامن الغذائي في العراق التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد(36)، 2016.

2- احمد الوائلي، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بالعراق في اطار خطة ادارة المخاطر، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد34، 2019.

3- أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، 2019.

4- توبة أفريم مادان، المياه العابرة للحدود والعلاقات العراقية - التركية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 11، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2026.

5- حسن السعيدي ، مياه قاتلة وطحالب سامة في البصرة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر, 28/5/2023: https://www-0yw.alarabia.net

6- دنيا عباس مضروب ، الصراع الدولي على المياه حوض النيل بعد عام 2011 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2015.

7- رضا عبد الجبار الشمري، ندوة آفاق: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العراقي، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، مركز النجف الإقليمي، 2009.

8- سعد جاسم محمد، التصحر وعلاقته بالمشكلات البيئية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 46، الجامعة المستنصرية، 2014

9- صاحب الربيعي، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط، دار الكلمة للطباعة والتوزيع، دمشق، 2011.

10- العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019، ص29.

11- علي عريان صالح، النزوح السكاني وأثره في الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2018، ص76 .

12- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الثقلين للنشر، بغداد ، 2010.

13- قيس مهدي البياتي، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والأزمة العالمية للغذاء ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2009.

14- محمد التقرواتي، البيئة العربية/ تحديات المستقبل ، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ،2008.

15- محمد بركات، مشكلات المياه العربية الأزمات والصراعات والحروب، دار أطلس للنشر، القاهرة ، 2021.

16- محمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.

17- محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي: دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2008.

18- مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، دراسة تحليلية لمفهوم التكامل العمودي والأُفقي في العمل الزراعي ، متاح على شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر 8/2/2023 https://www.alnahrain.iq .

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي تقرير صادر لسنة 2020.

20- وزارة البيئة العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والخطة التنفيذية في العراق للفترة (2015 - 2020)، بغداد، 2015.

21- وزارة البيئة العراقية، حالة البيئة في العراق لعام 2017، بغداد.

22- وزارة البيئة، توقعات حالة البيئة في العراق، التقرير الاول، بغداد 2020.

23- وزارة التخطيط ، اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010 – 2014 .

24- وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الامير، التحديات البيئية في العراق : سبل معالجة مستقاة من التجربة الألمانية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(32)، 2012.

ثانياً : المصادر الانكليزية:

1- United Nations Integrated Water Task Force for Iraq ،Managing Change in the Marshlands: Iraq's Critical Challenge ،United Nations White Paper ،United Nations ،2011.

2- World Bank ،Iraq Economic Monitor from War to Reconstruction and Economic Recovery ،Spring 2018.